استحالة التمسك باستقلالها الوطني، أو للسببين معاً، لا تمكننا من القول ان أطنابها ضاربة في مناخ الضفة الغربية السياسي، إلى درجة تتمكن فيها من تجيير نتائج الصراع العامة لصالحها.

ثم... إن ما سبق قوله ليس إلا وقائع ملموسة يصعب على المختلفين معها محاججتها أو دحضها. لكن السؤال هو: هل هذه الوقائع وحدها هي التي تشكّل صورة الوضع في الضفة الغربية، وهل تخلو هذه الصورة من نواقص ومن مخاطر؟ إن الساحة الفلسطينية، عموماً، تتميز عن غيرها من الساحات بخلوّها من الحجر على التساؤلات: فكل تساؤل مشروع، ويتطلب البحث عن جواب له، طالما يصب في سياق العمل الوطني العام؛ فتطرح التساؤلات في العادة على شتى المستويات، وتتنوع الاجابات وتتداخل، دون أن يكون مطلوباً منها وضع الاجابات الواضحة والحاسمة على الاسئلة الصعبة تخصيصاً. وقد أصبح واضحاً الآن ان مسؤولية حالة النقاش الصحية هذه – وليس مؤتمر حركة فتح الرابع إلاّ تكثيفاً وبلورة لهذه الحالة – تتركز على وضع المؤشرات، وعلى المساهمة في رسم معالم الطريق الذي يحمل تلك الاجابات الواضحة، وليس من شك في أن بلورة هذه الاجابات ونفض الغبار عنها تبقى مسؤولية القيادة العامة للنضال الوطني الفلسطيني.

وحدة الموقف ووحدة العمل

بشكل عام، يمكن القول أن التساؤلات المطروحة في الساحة الفلسطينية، في هذه اللحظة، تحدد مسألتين رئيسيتين:

الأولى، وتتركز على العلاقة أو جدلها، بين فلسطين الداخل وفلسطين الخارج؛ فلسطين الشتات وفلسطين الاحتلال. العلاقة أو جدلها بين فلسطين ١٩٦٧ وفلسطين ١٩٤٨، العلاقة أو جدلها بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي هذا السياق، تبدو الصورة أحياناً وكأنّ الجدل غير قائم، أو غير قائم بالشكل الذي يجب أن يكون عليه، بين هذه الابعاد المتعددة للقضية الفلسطينية. وهذا يعني – إذا صحّ – ان الوحدة الوطنية الفلسطينية لم ترتق إلى الشكل الذي يجب أن تكون عليه، وان الجسد الفلسطيني (الجغرافي والديمغرافي) لم يستعد تماسكه والتئامه بعد. بل يمكن القول أيضاً – رغم قساوة الوقائع – ان وحدة الموقف السياسي الفلسطيني القائمة التي توحّد بين جميع هذه الابعاد، لم تنعكس على وحدة العمل السياسي اليومي والتفصيلي.

ان صعوبات وضعنا الفلسطيني وخطورته في هذه المرحلة تتطلب منّا القول بأن هذه الوحدة – وحدة العمل السياسي – تعاني من عقبات فعلية، إذ لا يجب أن ننسى ان وحدة الموقف لا تعني اتوماتيكياً وحدة العمل؛ فالوحدة الاولى في أمس الحاجة، دائماً، إلى شروط ومعطيات تحيلها إلى واقع عملي. ولعل أهم هذه الشروط هو شرط إيجاد قنوات العمل التي تتيح إحالة المعطيات إلى وقائع. فهل يمكن القول ان هذه القنوات موجودة